الإصلاح التربوي الجديد بين
رهاني الهوية الوطنية وتحديات العولمة

أ.ة رقية بن يمينة،جامعة معسكر
أ.ة خير زهرة، جامعة معسكر

مقدمة:

إن الإصلاح التربوي يعتبر فكرة طموحة ومشروعة تلجأ إليها كل الدول سواء كانت نامية أو متقدمة لتتبنى ما تراه مناسب من خطط إصلاحية تحقق لها التطوير، وبما أن المدرسة الجزائرية منذ تأسيسها قد عانت العديد من المشاكل والأزمات التي مست منظومتها التربوية، وقللت من كفاءتها في المجال التعليمي، من هنا وجدت نفسها في حاجة إلى البحث عن الحلول الموضوعية، وذلك وفق ما شهدته الدولة الجزائرية من تحولات في شتى الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وكذا التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا، من أجل مسايرة أغلب المدارس والمنظومات التربوية العالمية، خاصة أن العولمة اليوم أصبحت أمرا واقعيا تتعايش معه على جميع الأصعدة الاجتماعية، ليس هذا فحسب، فبالإضافة إلى مسألة التكيف مع مظاهر العولمة حاولت من خلال محاور الإصلاح التربوي الجديد أن تحافظ على معالم الهوية الوطنية حتى لا تندثر مع التغيرات التي يفرضها العالم الخارجي.

- تحديد المفاهيم:

1-الإصلاح التربوي: يعرفه بيرش على أنه"محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم أو الإدارة، أو حتى طرائق التدريس"(1)، ومن هنا يمكن القول أن الإصلاح أن الإصلاح التربوي الذي تبنته الجزائر مؤخرا هو تغيير جذري في مختلف جوانب النظام التعليمي حسب المقتضيات التي تفرضها

ظاهرة العولمة، دون المساس بمعالم الهوية الوطنية بل فقط جعلها أكثر تفتحا على الثقافات المتنوعة داخل المجتمع الجزائري.

2- العولمة: هي كما عبر عنها نصر الدين بن غنيسة:" ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، إنها نسق ذو أبعاد عامة تشمل المال والتسويق والمبادلات السياسية والفكرية والإيديولوجية، كما ترمي إلى إزالة الحواجز والحدود أمام حركة الإنسان، أفرزتها الثورة المعلوماتية وما رافقها من تطور في مجالي الاتصال والمعلومات"[2]، أي أن العولمة التي تهمنا هاهنا وهي الثقافية التي تحاول طمس معالم الهوية للمجتمع، وقد تدخلت بطريقة حتمية في المجال التربوي، باعتباره هو المنبع الأساسي لإطارات المستقبل وأن أي تغيير ننشده ينبغي أن يمس المدرسة في المرحلة الأولى، باعتبارها مؤسسة اجتماعية تعمل على إعادة إنتاج أفكار وتطلعات المجتمع.

3- الهوية الوطنية: إن الهوية الوطنية في معناها الحقيقي "هي مجموعة من الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الأمة أو هذا الشعب والاختلاف في مقومات الهوية الفردية والهوية القومية هو اختلاف في النوع وليس في الدرجة فالهوية الفردية ذات سمات جسدية بالأساس والهوية القومية ذات سمات ثقافية بالأساس ولا تتناقض بينهما وتلك معادلة يمكن القول فيها بأن بصمات الأصابع الفردية تميز كل فرد عن غيره فإن الثقافة الوطنية أو القومية في عمومها بصمات خاصة تجعل الأمة تتميز عن غيرها فحدد لي ثوابت ثقافتك أحدد لك سمات هويتك الوطنية والقومية.[3]

إن الهوية الوطنية التي حاولت المدرسة الجزائرية إعادة إنتاجها أو بالأحرى إضفاء بعض التعديلات على جوانبها، وهي اللغة، الدين، التاريخ.

- الإصلاح التربوي الجديد بين مجابهة الأزمة التربوية ومواكبة التحولات الاجتماعية:

يعتبر قطاع التربية والتعليم غي الجزائر من أهم القطاعات الأساسية المرجعية وكذا منبع وركيزة باقي المؤسسات الاجتماعية باختلاف أنواعها (سياسية،اقتصادية،اجتماعية)، حيث أهن يحاول وككل مرة من خلال الإصلاحات التربوية المتتالية تحسين جودة التعليم بعدة طرق ووسائل بيداغوجية حتى تتناسب والتغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري.

فالمدرسة الجزائرية التي لطالما احتاجت إلى إعادة النظر ومراجعة مناهجها ومقرراتها التربوية، فهي اليوم وبالرغم مما حققته من انجازات من حيث الهياكل القاعدية وتكوين المدرسين وارتفع نسبة المتمدرسين الناتجة عن سياسة ديمقراطية التعليم، إلا أنها لازالت تعاني من عدة مشاكل ونقائص، لعل أبرزها يتمثل في ضعف كفاءة المتعلمين وارتفاع مستويات التسرب والرسوب المدرسي، وعدم تحقيق المنظومة التربوية المقاصد والأهداف المسطرة حيث أن جل هذه العوامل جعلت من المنظومة التربوية "منظومة متأزمة" مما استدعى ضرورة إعادة النظر في كل مكونات المنظومة التربوية.

إذن فالكلام عن الإصلاح يقتضي بموجبه الكلام عن التجديد والتغيير والتطوير والتحديث باعتبارها مصطلحات متشابكة الجوانب مع بعضها البعض، وبالتالي فمصطلح الإصلاح التربوي يحمل في طياته معاني اجتماعية وإيديولوجية في الوقت نفسه كونه"يتضمن تغييرات سياسية واقتصادية ذات تأثير على إعادة توزيع مصادر القوة والثروة في المجتمع".[4]

إن المدرسة الجزائرية اليوم تعيش تحت ظل مرجعيتين أساسيتين، فمن جهة تحاول إدراك وتعبئة المجال الثقافي أي تأطير المرجعية الهوياتية لأفرادها، حيث واجهت المدرسة عقب الاستقلال أزمة تربوية أدت في نهاية المطاف إلى ضعف المردودية الإنتاجية للمدرسة الجزائرية، وتضييق المال أمام الإبداع المعرفي، "هذه الأزمة هي في حقيقة الأمر متعددة الجوانب

والأوجه، وبالتالي فهي أزمة مجتمع ونظام سياسي واجتماعي واقتصادي، وأزمة تراكمات تاريخية طويلة" (5).

و من جهة أخرى تحاول مسايرة التغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع عن طريق مواكبة القيم والمعايير الجديدة التي يكتسبها الفرد إثر عملية الانفتاح الثقافي على العالم الخارجي والتطور المتسارع في ميدان التكنولوجي.

فالأزمة التربوية هذه لا يمكن تصنيفها على أساس أنها مشكلة بيداغوجية، فحسب بل تتعداها إلى كونها مرتبطة بكافة المجالات المختلفة(الثقافية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية) إذ يمكن إرجاع هذه المعوقات إلى التركيبة المعقدة للمجتمع الجزائري من حيث التعدد الاثني المتواجد بداخله مثلا كأن نجد الترقي والميزابي، العربي، البربري ومن ثمة ثقافات مختلفة كل ذلك أثر بطريقة غير مباشرة على المنظومة التربوية في الجزائر، إلا أن الدولة الجزائرية حاولت أن تتبنى من خلال الإصلاحات التربوية المعالم المشتركة للأمة الجزائرية والمتمثلة في الدين الإسلامي واللغة العربية والتاريخ المشترك، إلا أن البعض من المنظرين والباحثين في المجال التربوي اعتبروا أن هذه الوطنية المنغلقة التي تبنتها الدولة هي السبب الرئيسي في وجود أزمات داخل المنظومة التربوية.

إن أهم مؤشر لوجود أزمة داخل المدرسة الجزائرية وهي اللغة، الذي اتخذ أبعادا مختلفة، حتى أنه ارتبط بالجانب السياسي وأصبحت المدرسة كمؤسسة مؤدلجة تعيد إنتاج إيديولوجية لسلطة الحاكمة، وذلك من خلال تفاقم الصراع بين الفرانكفونيين والمعربين وكل رأى في المدرسة المنفذ الوحيد الذي يحافظ من خلالها على بقائه واستمراره في الحكم، والسؤال الذي يطرح نفسه هاهنا هو: ماهي الخلفية الإيديولوجية التي تأسس عليها المشروع التربوي في الجزائر خاصة في الجانب اللغوي؟.

لقد ظهر تيارين في الجزائر بعد الاستقلال كما سبق وأن ذكرنا، فالأول الفرانكفوني يرى في اللغة الفرنسية رمزا للتطور والتقدم معتبرا اللغة

العربية تعبيرا عن التخلف والركود، أما التيار الثاني العروبي فيرى في اللغة الفرنسية تكريسا للاستعمار والهيمنة الأمر الذي انعكس سلبا على المردود اللغوي للمدرسة الجزائرية، وأصبحت هذه الأخيرة مؤسسة للتعبير عن إيديولوجيات السلطة الحاكمة، وتوالت الإصلاحات التربوية المعبرة بالأساس عن التوجهات الرئيسية للدولة.

إن جل الإصلاحات التربوية التي مست المنظومة التربوية في الجزائر، حاولت من خلال إيديولوجيات معينة إقصاء مشروع الفرد كعنصر فعال ومنتج في المجال العلمي والفكري بصفة عامة وهذا حال كل المجتمعات العربية وهذا ما وضحه برهان غليون في وصفه لواقع الإنسان العربي قائلا: " إن المشكلة الرئيسية بالنسبة للإنسان العربي الذي يتميز بالتلقين والخضوع والتهميش والقمع والتخويف بدل أن يكون إنسان نشيط مبدع حر، متحرر، فعال قادر على المواجهة" [6].

يعتبر الجانب السياسي هو الأخر وجها جديدا للأزمة التربوية خاصة وأن الإصلاحات التربوية تزامنت مع فترة تحولات اجتماعية عميقة حدثت في المجتمع الجزائري وغيرت بنيته الاجتماعية، من بين هذه الأحداث نذكر انتفاضة أكتوبر 1988 التي ألصقت أسبابها بالمدرسة الأساسية، ضف إلى ذلك التغير القيمي الذي عرفه لمجتمع والذي ارتبط بنسبة تزايد خروج المرأة إلى العمل وانتقال المجتمع الجزائري من مجتمع أبوي بالدرجة الأولى إلى ما أسماه "عنصر العياشي" بالمجتمع الشراكي.

إن الجزائر تبنت المنهاج الديمقراطي الذي هو الأخر أثر على مسألة التعليم، إذ من غير الممكن أن يختار مجتمع أمي مجموعة من القرارات في حين أنهم يجهلون القوانين، والحقوق والواجبات.

أما التحولات التي مست الجانب الاقتصادي فهي الأخرى كان لها دورا بالغ الأهمية على التعليم، حيث كانت "جل التخطيطات التربوية تتوقف بالدرجة الأولى على مدى قدرة اقتصاد الدول على تنفيذها"[7]، وبالتالي النهوض

التنموي لاقتصاد البلاد من خلال هذه المخططات، فمثلا جملة المشاريع التربوية التي اعتمدت عليها الجزائر سببت العديد من المشاكل الاقتصادية، ولعل أبرز نتائجها ضعف مستوى الكفاءات الخارجية للنظام التعليمي، وربما يرجع الأمر إلى المدرسة الجزائرية ذاتها من خلال اهتمامها بالكم على حساب الكيف، والدليل على ذلك انتشار المؤسسات التربوية في كامل التراب الوطني، وإهمال الجانب التكويني الرئيسي والمتمثل في إعداد المواطن المبدع والمنتج والمندمج في الوقت نفسه مع كل التحديات الخارجية، ولعل أبرز مثال يوضح لنا الأزمة التربوية التي لطالما شهدتها الجزائر والمتمثلة في هجرة الأدمغة نحو الخارج الأمر الذي قاد المنظرون في الجزائر إلى إعادة النظر في المشروع الإصلاحي التربوي بهدف احتواء مجمل الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها البلاد ومجاراة مختلف التحولات الاجتماعية كون أن "التغيير الاجتماعي السريع أدى إلى تحول وظيفة وصورة المدرسة، بحيث أنه إذا خاطر بضياع شرعيتها الاجتماعية، سيؤدي ذلك إلى نهاية بعض الجماعات الاجتماعية وانطفائها" (8).

أما فيما يخص الجانب البيداغوجي، فهناك عدة عوامل ساهمت بطريقة مباشرة في إخفاق مشروع الإصلاح التربوي في الجزائر ولعل أهمها:

- انعدام المرجعية الوطنية في إعداد وتقييم المناهج التربوية.
- وضع برامج ومناهج مستمدة من الإيديولوجيات السياسية للدولة.
- غياب تجربة تربوية سابقة من شأنها التعرف علة مشروعية هذا الإصلاح التربوي قبل البدء في تعميمها.
-الاعتماد على سياسة الترقيع والحلول النصفية بدل التعامل مع المشكلة بصورة جدية وشاملة.
- انعدام التوافق بين برامج تكوين المعلمين وبرامج التعليم.
- انعدام التوافق بين حاجات المجتمع الجديدة من جهة ومحتويات البرامج والمناهج من جهة أخرى.

مما سبق، ومن خلال المشاكل التي تخللت الأزمة التربوية للمدرسة الجزائرية يمكننا أن نطرح التساؤل التالي: ترى أي نظام تربوي وأي بيداغوجيا تريدها المدرسة الجزائرية في ظل عولمة الثقافة؟

و هل يمكنها أن تؤسس بيداغوجيا تحدد من خلالها هويتها الثقافية، أم أنها مضطرة لاختيار إيديولوجية الآخر المتمثلة في النظام العالمي الجديد الذي يفرض نفسه بشتى الطرق والوسائل؟

- الإصلاح التربوي الجديد سبيل لترسيخ معالم الهوية الوطنية والتكيف مع مظاهر العولمة:

لقد عرف المجتمع الجزائري عدة تغيرات وفي شتى المستويات سواء الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، هذا ما جعل الدولة الجزائرية تسعى إلى مواكبة هذا التغيير ومواجهته من خلال إصلاح المنظومة التربوية، حتى تتمكن من مواكبة كافة التحديات التي يفرضها واقع العولمة، فهذه الضغوطات الخارجية تحاول بطريقة غير مباشرة طمس معالم الهوية الوطنية من لغة ودين وتشويه صورتها، انطلاقا من إلصاقها بظاهرة الإرهاب مثلا أو بوصفها مجتمعات متخلفة، محاولين بذلك تكوين شخصية وإعدادها وفقا لما تقتضيه أهدافهم الاستعمارية.

انطلاقا من هنا حاول الإصلاح التربوي الجديد أن يحافظ على قيم الهوية الجزائرية حتى لا تذوب في خبايا العولمة والثقافات الأجنبية، خاصة ونحن نعرف أن أهم إشكال كان يواجه المدرسة الجزائرية، وجعلها أكثر عرضة لتأثيرات العولمة وهو غياب مشروع مجتمعي تستند إليه في جميع مجالات الحياة الاجتماعية فإلى غاية اليوم ورغم كل الإصلاحات التي توالت على المنظومة التربوية الجزائرية إلا أننا لازلنا نطرح السؤال نفسه: أي مدرسة نريد؟ وهل فعلا هذه المدرسة هي تعبير موضوعي للمعالم الوطنية الجزائرية؟ أم لازلنا نعتمد على سياسة استراد الأنظمة التربوية من بيئات مجتمعية تختلف شكلا ومضمونا عن مجتمعاتنا؟.

من هنا وعلى حد تعبير عبد القادر فوضيل فإن المدرسة التي نحتاجها هي " تلك المؤسسة التي تعمل على تشكيل البيئة المعرفية المنتقاة، التي أسسها المجتمع ليصنع فيها الحياة الفكرية الراقية ويبنى في رحابها قواعد المعرفة، ويؤسس من خلال الأنشطة التعليمية التي تمارس فيها أصول البناء الثقافي وأصول البناء الاجتماعي" (9)، فمن خلال هذا القول يتضح جليا أن وظيفة المدرسة هي إعادة إنتاج لأفكار المجتمع الأصلية، مع إمكانية إضفاء بعض التعديلات على عدد من الأفكار والقيم التي يمكن أن يكون قد تجاوزها الزمن، لكن هذا دون المساس بالتوجهات الأساسية التي تبرز الخطوط العريضة للهوية الوطنية لذلك المجتمع.

إن هذا الإشكال يعتبر من أخطر الرهانات التي تواجه منظومة تربوية لم تتجاوز قرن من الزمن، خاصة وأن الجزائر مرت بفترة استعمارية طويلة قد مست وغيرت العديد من بنياتها الاجتماعية، بل وأكثر تعقيدا من ذلك خرج الاستعمار وترك وراءه أثارا وخيمة أثرت على كل الأطر الاجتماعية، وهي الانقسام الثقافي، بحيث ظهرت فئتين اجتماعيتين داخل المجتمع الواحد ألا وهما المعربين والفرانكفونيين، وجعلوا المدرسة حلبة صراع كل يحاول أن يعيد إيديولوجيته من خلالها، ففي كل مرة نجد التغيير يمس تقريبا كل عناصر العملية التعليمية إلا أننا نطرح دائما السؤال نفسه من دون التوصل إلى أي إجابة موضوعية وملموسة في أرض الواقع كأن نقول عن أي أمة نتحدث؟ وهذا ما يمكن تبريره من خلال تحليل أولي لبرامج ومواضيع العلوم الاجتماعية(تاريخ، جغرافيا، تربية إسلامية) وخاصة مادتي التاريخ والتربية المدنية باعتبارهما يعبران بطريقة مباشرة عن الوطنية والمسائل القومية للمجتمع، فكنا نجد شخصيات تاريخية تظهر وتختفي في كل مرة حسب إيديولوجيات مرتبطة بالسلطة الحاكمة أو ما يسمى بالشرعية التاريخية، وكذا بالنسبة للتربية المدنية التي تربط الوطنية والمواطنة بشخصيات معينة، كل ذلك يجعلنا نحاول أن نفهم ما إذا كان الإصلاح الأخير استطاع تجاوز هذه الأزمة الإيديولوجية، وهل انتقل بالمدرسة

الجزائرية إلى مرحلة جديدة راقية متمثلة في توفير ميكانيزمات التكيف مع المظاهر الثقافية والاجتماعية الجديدة التي دخلت على بنية المجتمع الجزائري، وذلك تزامنا مع الضرورة الحتمية للحفاظ على كل ما يمس القومية الجزائرية، وفي هذا الصدد ستدور اشكاليتنا حول مصادر الأفكار الجديدة في التربية، وما إذا كانت هذه الأفكار قد خرجت من المدرسة (نابعة من الأهداف المسطرة للمشروع المجتمعي) أو من أجهزة أخرى خارج المدرسة (إيديولوجيات عالمية)، بحيث أن نجاح أي إصلاح تربوي مرتبط أساسا بمدى توافق اتجاهات هذا الإصلاح مع طموحات الأمة ومدى قدرته على التفاعل الايجابي والمرن مع الثقافات العالمية والتجارب الإنسانية، حتى نتمكن من ترقية عناصر هوية مجتمعه وجعلها أكثر قابلية للاندماج مع الهويات الثقافية العالمية.

إن الفترة التي شرعت فيها الدولة الجزائرية في الإصلاح التربوي تزامنت مع ما يسمى "بعولمة الإرهاب"، هذا الإصلاح الذي اعتبر استجابة لتحولات اجتماعية عرفتها البلاد، استدعت ضرورة التغيير خاصة مع تزايد موجات التأثير للعولمة، هذه الأخيرة التي تهدد الكيان الثقافي للمواطن الجزائري، أو أكثر من ذلك تعتبر تهديدا مباشرا للدولة الأمة التي "تعتبر الوحدة الاجتماعية التي توحد الناس أساسا بواسطة روابط مدنية قائمة على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنة"[10].

من هنا فإن الإصلاح التربوي الجديد، وانطلاقا من الأهداف التي تبناها يمكن أن نفهم بوضوح مدى الحفاظ القانوني على الهوية الوطنية، ومواكبته للتطورات التكنولوجية، من هذه الأهداف نذكر:

- تحسين الجودة وإتاحة المزيد من تكافؤ الفرص، من خلال توفير تعليم يتناسب مع الظروف الاقتصادية للتلاميذ.
- مراجعة البرامج التعليمية، وإدخال مواضيع جديدة منسجمة مع تطورات العصر

- تحقيق تكامل تكنولوجيا المعلومات والوسائط المرتبطة مع المناهج وطرق التدريس.
- تحضير التلميذ لممارسة مبدأ المواطنة، انطلاقا من تعليمه لغة الحوار وروح التسامح مثلا التي تظهر في كتب التربية الإسلامية والتربية المدنية.
- تكوين مواطن جزائري قادر على فهم العالم الخارجي [11].

يظهر من خلال البنود المذكورة أعلاه أن المنظومة التربوية تواكب التطورات الحاصلة في المجتمع العالمي، لكن هل هذه الأهداف تم تحقيقها في الواقع التربوي الجزائري؟

إن من أهم معالم الهوية الوطنية الجزائرية وهي اللغة العربية والدين الإسلامي والانتماء التاريخي المشترك، حيث أن ما قام به الإصلاح الأخير وهو التعديل في البرامج والمناهج لكل المواد، وخاصة التربية الإسلامية والتربية المدنية والتاريخ، مما لها من تأثيرات قوية على تشكيل الوطنية الجزائرية.

إن اللغة باعتبارها الوعاء الحامل للثقافة المجتمعية، فلقد ركز عليها الإصلاح الجديد، وذلك بالنظر إلى الإشكالات التي كانت تدور حولها فبالإضافة إلى تبني اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية، تم الاعتراف باللغة الأمازيغية كأحد مؤشرات الوطنية في الجزائر، إضافة إلى فتح الآفاق أمام اللغات الأجنبية هذا ما تم إدراجه في المناشير الرسمية المنظمة للمجال التعليمي في الجزائر، إلا أن الواقع مغاير تماما بحيث أن المؤسسات التعليمية في الجزائر تسودها اللغة الدارجة، فحسب بعض الاستطلاعات الميدانية التي أجريناها أثبتت بأن أغلبية الفاعلين التربويين(عناصر العملية التعليمية) ينطقون باللغة الدارجة ويهملون اللغة العربية، خاصة المعلم باعتباره الناقل الرئيسي للمعرفة فهو الآخر يتكلم بغير اللغة الوطنية، والسؤال الذي يطرح نفسه هاهنا هو" هل يمكن في ظل هذا الواقع أن تنمى اللغة الوطنية وتكون قادرة على مواجهة موجات العولمة؟ بل أخطر من ذلك فانطلاقا من بعض المقابلات التي أجريناها مع تلاميذ الصف الثانوي، أثبتت بأنهم يرون في اللغة الفرنسية لغة النخبة والعلم والتقدم، بغض النظر عن

مدى قدرتهم على التعامل معها، وبالتالي فرغم كل الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في هذا المجال للتخلص من الإرث الاستعماري، إلا أن هذه التعبيرات تعد ضربة قوية بل ومباشرة لأحد معالم الهوية الوطنية، وذلك لأن "اللغة تنقل قيما ثقافية وننظر إلى العربية أيضا في إطار هذا المعنى، لذلك فإن كل دولة تؤكد هويتها نسبة إلى هذا العامل الثقافي" [(12)]، هذا ما أكدته أيضا خولة طالب ابراهيمي قائلة: "إن اللغة هي الأداة التي يتحقق بها الاندماج الاجتماعي للفرد وبناء ذاته الاجتماعية، وهذه اللغة هي التي تضعه في صلة بالغير، تجعله ينخرط في سيرورة مزدوجة حيث يعترف للفرد بالهوية العضوية، في صلب زمرة بعينها، والاعتراف المكتسب ضد قبول قانون ما، قانون الجماعة، واللغة من حيث هذه الوجهة تحدد البنية الرمزية للجماعة" [(13)]، إذا وانطلاقا من الواقع المتردي للغة العربية داخل الأوساط التعليمية، فكيف لنا أن نعبر عن هويتنا الوطنية؟

إن الدين هو الآخر أحد معالم الهوية الوطنية، ويعتبر الإسلام هو دين الدولة الجزائرية وتعبير عن هويتها الدينية، حيث أن الإصلاح الأخير مس الإصلاح الأخير مادة التربية الإسلامية خاصة، لما ألصق لها من اتهامات على أنها تنتج لنا فئة من الإرهابيين فحذفت آيات الجهاد مثلا، وهذا كله بفعل تأثيرات خارجية (العولمة)، وحتى أنها حذفت كتخصص من المؤسسات الثانوية لاعتبارات إيديولوجية، إضافة إلى أن عامل المادة ضعيف مقارنة بالمواد الأخرى، كل ذلك يعبر عن مدى قصور الإصلاح الجديد في الأخذ بعين الاعتبار هذه المادة وتعزيز وجودها ضمن المناهج التعليمية، فانطلاقا من بعض المقابلات التي أجريناها مع تلامذة الصف الثانوي ووجدنا من خلال هذه المقابلات أنهم لا يعرفون تواريخ مهمة مرتبطة بالعالم الإسلامي وحتى أنهم يجهلون شخصيات بارزة في الفتوحات الإسلامية، هذا الأمر الذي ينافي تماما ما جاء به الإصلاح الأخير من تعزيزات تولي أهمية لهذه المادة التي تم إدراجها منذ السنة أولى ابتدائي وهذا ما أوقع المنظومة التربوية في إشكالات

لان لجانب الديني في الهوية مهم كونه يمثل أساسا من أسس الخصوصية القومية.

أما فيما يخص التاريخ فهو الآخر حظي باهتمام من قبل منظري الإصلاح الجديد باعتبار الماضي أو الذاكرة الجماعية مهمة جدا في التأسيس الهوياتي للدولة الأمة، فرغم أن الإصلاح أولى عناية كبيره بهذه المادة من خلال بنوده واتجاهاته، إلا أن الواقع يعكس قيما مغايرة لما تحمله النشرات القانونية، فقد وجدنا أن عدد كبير من التلاميذ لا يحبون هذه المادة ولا يهتمون بها كباقي المواد، إضافة إلى أنهم لا يتذكرون أشهر قيادات الثورة مثلا، كون لها حصة الأسد في البرامج التعليمية، فقد صرح عدد كبير من التلاميذ أنهم لا يحبون هذه المادة، إلا أنه بالمقابل قد أولى الإصلاح اهتماما معتبرا لهذه المادة واعتبرها مساهمة في تعزيز مقومات الهوية الوطنية، إلا أن المشكل يعود إلى الطرق التقليدية التي لا تزال تستخدم داخل الحجرة الدراسية.

إذن، ومما سبق التطرق إليه، فإننا أكثر عرضة للعولمة التي تسعى إلى إلغاء الخصائص الحضارية للمجتمع الجزائري، وهذا راجع إلى الإيديولوجيا المرتبطة بالإصلاحات التربوية، ففي كل مرة ندخل إصلاح جديد على المنظومة التربوية ونمحي كلية الإصلاح الذي سبقه، في ظل تواجد فراغات إشكالية بين الإصلاح والآخر، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال مقولة لمحمد عابد الجابري" إن الدول العربية الآن كبيرها صغيرها غنيها وفقيرها لم تعد في حاجة إلى تأكيد الذات، فذلك ما حققته في العقود الأخيرة، وإنما هي تشعر شعورا متزايدا بالقصور الذاتي أعني قصور الدولة القطرية وعجزها عن مواصلة تحقيق وجودها والحفاظ على استقلالها منفردة" [(14)]، إذا فهنا لا يمكن نكران ما قامت به العولمة من تأثيرات على كل المجالات خاصة التعليم، من خلال الثورة المعلوماتية والتكنولوجية والإنتاج المعرفي بنوعية الكمي والنوعي، حيث أحدثت تغييرات جذرية وظهر ما يسمى بعولمة التربية، ما جعل المدرسة الجزائرية رغم أنها فتية في استقلالها إلا أنها تحاول الالتحاق بالركب العولمي، وفي نفس الوقت خلق ميكانيزمات جديدة

للحفاظ على خصوصيتها الهوياتية وتكوين المواطن الجزائري، فرغم كل الايجابيات التي تذكر على ظاهرة العولمة بدعوى أنها تسعى إلى توحيد العالم ونقل الحضارة، إلا أنها تحمل في طياتها اديولوجيات حاولت الدولة احتواءها من خلال الإصلاحات المتوالية على المدرسة، لما لهذه الأخيرة من دور هام في الحفاظ على استمرارية الأمة وبقائها وفي هذا المقام يقول حامد بأن" المدرسة هي مؤسسة اجتماعية ذات دور خطير وتمثل رأس الرهان" [15].

- خاتمة:

وفي الختام يمكن القول أن الإصلاح التربوي الجديد يسعى لتكوين الفرد المستقبلي الحامل لمقومات هويته الوطنية ومتكيف في الوقت نفسه مع كل مظاهر العولمة، إن هذا الإشكال يظهر على أنه سهل التحقيق لكنه في الحقيقة هو من أخطر الرهانات التي تواجه المدرسة الجزائرية اليوم، حيث أن المعلومات والمعارف والتكنولوجيا في تطور مستمر دون انقطاع، غير أن الإشكالية الأكثر صعوبة وهي المتمثلة في إقناع الناشئة بضرورة التمسك بمعالم الشخصية الوطنية، خاصة بعد تفاقم ظاهرة العولمة من خلال وسائل الإعلام، كل ذلك بغرض الوصول إلى خلق الفرد المواطن المتكيف مع جل الثقافات الخارجية والقادر على التعامل معها بكل موضوعية، هذا ما جاء فعلا في بنود الإصلاح التربوي الأخير الذي يسعى إلى الاستجابة إلى توجهات أفراد هذا المجتمع باختلاف إثنياتهم، حيث لا يخفى على أي باحث أن النظام التربوي في الجزائر أسس وهو يحمل في طياته مؤشرات الأزمة التي زادت حدتها مع مرور الوقت وتعددت الإصلاحات التربوية التي حاولت احتواءها لكن دون جدوى، لعدم وجود مشروع مجتمعي يوحد المدرسة الجزائرية، غير أنه اليوم ومع ظهور هذا الإصلاح الأخير حاول أن يتبنى معالم دولة وطنية منفتحة على جل الثقافات، وأن يغرس في المتعلمين هوية وطنية مرنة قابلة للتحاور مع الآخر.

- الهوامش:

1-البدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي،فرنسي،عربي، بيروت: مكتب لبنان،، ص 349.

2- بن غنيسة نصر الدين، عن أزمة الهوية ورهانات الحداثة في عصر العولمة،، الجزائر: منشورات الاختلاف،، 2012 ص 20.

3- بن نعمان أحمد، الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات، الجزائر: دار الأمة، 2009، ص.ص: 25-26.

4- البيبلاوي حسن حسين، الإصلاح التربوي في العالم الثالث، عالم الكتب، القاهرة،، 1988 ص 09.

5 -بركة مصطفى، إصلاح النظام التربوي بين سلطة الإيديولوجيا وسلطة البيداغوجيا (دراسة ميدانية) رؤية سوسيو- نقدية للنظام التربوي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، الجزائر،2001، ص 315.

6- نفس المرجع، ص 318.

7- تركي عبد الفتاح إبراهيم، نحو فلسفة تربوية لبناء الإنسان العربي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،، 1993، ص 40.

8- Kennouche Tayeb. discours sur un débat élément l'école en Algérie. in réflexion.1998. n02.p 33.

9- عبد القادر فوضيل، المدرسة الجزائرية حقائق واشكالات،، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2009، ص 15.

10-ريتشارد مينش، تر. عباس عباس، الأمة والمواطنة في عصر العولمة، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 07.

11- شحاوي ناصر، متابعات وأراء حول تطور مناهج التعليم في الجزائر، الجزائر: دار الأديب للنشر والتوزيع،2003، ص 22.

12- شمامة خير الدين، إشكالية اللغة العربية في الجزائر بين مخلفات الاستعمار وضغط العولمة، اللغة والهوية في الوطن العربي(إشكالية تاريخية وثقافية وسياسية)، بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013، ص 121.

13- خولة طالب ابراهيمي، تر. محمد يحياتن، الجزائريون والمسألة اللغوية" عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري، ط2، الجزائر: دار الحكمة، 2013، ص 69.

14- - محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر (العولمة وصراع الحضارات)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997، ص.63.

15- حامد محمد بن معجب، تطوير المناهج الدراسية بين الواقع والتطلعات، ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي السادس للمعرفة، السعودية، العدد 35، 1419هـ، ص 105.